فيرغوسون وحقوق الإنسان الدولية

يسهل علينا أن نفهم أن حادث إطلاق النار على مايكل براون في مدينة فيرغوسون، ميسوري، وما أعقبه من تطورات كانت أمورا لفتت اهتمام العالم. فكما أن كثيرين من المواطنين الأمريكيين تساءلوا ما إذا كان رد سلطات إنفاذ القانون على الإحتجاجات سلوكا له ما يبرره، كذلك تساءل من يتطلع في أرجاء العالم إلى الولايات المتحدة كنصير للحرية وسيادة القانون. فقد تحدث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون معبرا عن موقف كثير من أصدقاء الولايات المتحدة عندما حث السلطات في ميسوري على "ضمان حماية حقوق التجمع السلمي وحرية التعبير"، وعلى "الإلتزام بمعايير الولايات المتحدة والمعايير الدولية."

وصدرت ردود فعل أكثر انتهازية من جانب آخرين ممن لهم سمعة أقل نقاء في مجال حقوق الإنسان. فقد نصحت وكالة الأنباء الصينية "شينوا" أن ما تحتاجه الولايات المتحدة "هو أن تركز على حل مشاكلها هي بدلا من أن توجه أصابع الإتهام باستمرار نحو الآخرين." أما وزير الخارجية الروسي فقد أعلن أن "على الأمريكيين أن يولوا اهتماما أكبر نحو استعادة النظام في بلدهم هم قبل أن يفرضوا تجربتهم المشكوك فيها على دول أخرى." وحثت مصر الولايات المتحدة على احترام حرية التجمع. وقالت تغريدة على حساب في "تويتر" يعتقد خبراء أن مكتب الإمام الحاكم في إيران، آية الله علي خامنئي، هو الذي يديره، أن "علم #حقوق الإنسان يرفعه أعداء حقوق الإنسان وعلى رأسهم الولايات المتحدة!"

إن الولايات المتحدة تؤمن بأن على كل حكومة واجب النهوض دوليا بالقيم الراسخة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن عليها أن تحيا وفقا لهذه المبادئ داخل بلادها. وبالتالي، فنحن ننتقد الحكومات التي تكبح حرية التعبير والتجمع السلمي. ونحن نتوقع من الدول الأخرى أن تحاسبنا وفقا للمعايير ذاتها التي نحثهم على اعتناقها. إن مناصرتنا لحقوق الإنسان في الخارج لا تقوم على شعور بالتفوق أو الاستعلاء الأخلاقي. فالأمريكيون لا يتظاهرون بأن بلادهم مثالية. بل إن تاريخنا هو سجل من النضال – النضال من أجل الفرص المتساوية، والعدالة، واحترام البشر من كل عرق وعقيدة ومرتبة اجتماعية، ومن أجل ما وصفه دستورنا بأنه "اتحاد أكثر كمالا."

لكن المقياس الحقيقي لمجتمع ديمقراطي يحترم الحقوق هو ما إذا كان هذا المجتمع يستجيب ويرد عندما تتعرض قيمه الجوهرية لامتحان، وكيف يكون هذا الرد. فالأمريكيون يواصلون مناقشة الخطأ والصواب في الأحداث التي وقعت في فيرغوسون – وهو جدل بحد ذاته يعكس قوة ديمقراطيتنا. ونحن إذ نفعل ذلك فإننا نلبي هذا التحدي وسوف نسير قدما انطلاقا منه بأسلوب يتمسك بالقيم التي نناصرها في الخارج.

إننا نيسّر معالجة وجبر التظلمات في الولايات المتحدة بأساليب منها احترام الحق في التجمع السلمي، بما في ذلك لأغراض الاحتجاج. وبموجب قانون الولايات المتحدة، يجوز للسلطات أن تفرض قيودا على مكان وزمان وكيفية الاحتجاجات – مثلا، قد تضيّق السلطات قيام احتجاج في وسط الشارع إن كان ذلك من شأنه أن يعيق حركة السير إلى حد كبير، أو تجمعا صاخبا في منطقة سكنية في ساعات الليل. لكن الأمريكيين لا يحتاجون عموما إلى إذن مسبق لتقديم التماسات إلى المارة في الشارع، أو توزيع منشورات، أو رفع يافطات، أو التعبير عن آرائهم في الأماكن العامة. وقد تكون التراخيص ضرورية أحيانا لتنظيم مظاهرات ضخمة في مناطق عمومية يشترك فيها الجميع، لكن السلطات لا يمكنها أن ترفض منح هذا الترخيص لأنها تختلف مع وجهات نظر المحتجين.

وفي فيرغوسون، كانت هناك جوانب توتر حادة بين الشرطة والمحتجين. وشعر كثير من الأمريكيين أن قوة الشرطة، المسلحة بأسلحة عسكرية أكثر من اللزوم، استخدمت قوة أكثر من اللزوم لتفريق الحشود؛ وفي بعض الحالات، لجأ المحتجون أيضا إلى استخدام العنف. لكن سلطات الولاية والسلطات المحلية عينت قيادة جديدة لإنفاذ القانون (الشرطة)، وغيّرت من تكتيكاتها. واستمرت الاحتجاجات، من دون عنف ومن دون قيود لا ضرورة لها. وفي كل أنحاء الولايات المتحدة، من شوارع فيرغوسون إلى بوابات البيت الأبيض، واصل الأمريكيون التجمع العلني ومناقشة ما الذي يجب أن يحدث بعد ذلك.

ونحن نتمسك أيضا بحرية التعبير، بما في ذلك للعاملين في الصحافة. فمع أن صور الفيديو عن أحداث فيرغوسون كانت أحيانا مثيرة للقلق والانزعاج، إلا أن هذه الصور لم تتعرض للقمع أو المنع. وعندما جرى احتجاز أو اعتقال حفنة من الصحفيين أثناء الاحتجاجات، تم إبلاغ الجمهور بهذه الأحداث فورا، وتمت إدانتها بشكل واسع. وقال الرئيس أوباما "يجب علينا أن نحرص بشدة على حماية حقوقنا الدستورية في التحدث بحرية والتجمع والنشر في الصحافة بحريّة، خاصة في لحظات كهذه."

وأخيرا، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالعدالة وعدم التمييز والحماية المتساوية أمام القانون. وقام المدعي العام (أي ما يعادل وزير العدل) في الولايات المتحدة - إريك هولدر - بزيارة فيرغوسون، وبدأت وزارة العدل الأمريكية تحقيقا في مقتل مايكل براون كتحقيق فدرالي في انتهاك الحقوق المدنية. وكما أوضح المدعي العام، سوف يكون التحقيق الفدرالي في حادث إطلاق النار على براون منصفا، ومتعمقا، ومستقلا عن التحقيق المحلي. وإذا وجدت وزارة العدل أن الشرطة ارتكبت أية أخطاء، سوف تسعى إلى محاسبة السلطات المعنية.

كما فتحت وزارة العدل تحقيقا في مزاعم أعمال شرطة مخالفة للقانون من جانب دائرة شرطة مدينة فيرغوسون، لتحديد ما إذا كانت قد انخرطت في انتهاكات منهجية للدستور أو القانون الفدرالي. إضافة إلى ذلك، سوف تعمل الوزارة مع السلطات المحلية لتقييم ما إذا كان بإمكان هذه السلطات أن تبذل جهدا أفضل في قضايا مثل التدريب واستخدام القوة والتعامل مع المظاهرات الواسعة وإجراءات توقيف وتفتيش واعتقال الأشخاص، والقيام بأعمال الشرطة بشكل منصف ومحايد، وكيف يمكن أن يتم ذلك.

الجدير بالذكر أن حقوق التعبير والتجمع السلمي تجري حمايتها في مناخ قيادي يشجع على التحليل الهادئ الموضوعي والحوار الوطني المفتوح. فقد امتنع الرئيس أوباما وقادة سياسيون آخرون عن الوقوف بشكل تلقائي متسرع إلى جانب سلطات إنفاذ القانون أو ضدها. وبقي تركيزهم على ضمان التحقيقات العادلة مع مواصلة الدفاع عن حق الأفراد في التجمع سلميا لأغراض الاحتجاج.

في حين تتكشف جوانب قصة فيرغوسون، سوف يطلب الأمريكيون منا ما نطلبه نحن من الغير. وسوف نواصل الحث، من دون استعلاء ولا اعتذار، على أوسع احترام ممكن لحقوق الإنسان في كل أرجاء العالم. وسوف نشير إلى أن الصحفيين الصينيين، الذين بثوا بحريّة صور المظاهرات السلمية في أمريكا إلى جمهورهم في وطنهم، يجب أن يُسمح لهم بالقيام بنفس هذا النوع من التغطية لما يحدث في التِبت وشينجيانغ. وسوف نحث الحكومة الروسية على السماح لمواطنيها بالاحتجاج على القمع الذي تمارسه الشرطة بدلا من الحكم على ضحايا الشرطة بالسجن سنوات طويلة. وسوف نواصل الطلب من مصر مساءلة قوات الأمن التي تطلق النار على محتجين غير مسلحين، وأن لا تحكم على معارضين سياسيين بالإعدام في محاكمات جماعية. أما بالنسبة للقادة الإيرانيين الذين يغردون انتقادات للولايات المتحدة – فسنبدأ بأن ندعوهم ببساطة إلى السماح للإيرانيين العاديين باستخدام تويتر أيضا، من دون خوف من الملاحقة القضائية.

إننا نتمنى لو أن الأحداث في فيرغوسون لم تقع. ولكن إذا استجابت الحكومات الأخرى لأحداث مشابهة بعزم مشابه على حماية حقوق وحريات مواطنيها، لأصبح العالم مكانا أفضل بكثير.

عن الكاتب: توم ماليناوسكي مساعد وزير الخارجية الأمريكية لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية الأمريكية. تابعوه على تويتر بإسم *@Malinowki*.

تعرف على المزيد عن اهتمام الولايات المتحدة ودورها في مجال حقوق الإنسان في الموقع www.HumanRights.gov، أو تابع صفحة مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على "فيسبوك".